



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـة لخضر بالوادي

معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

تخصص معاملات مالية معاصرة

دروس عبر الخط في مقياس الاقتصاد النقدي (دراسة مقارنة)

موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص (معاملات مالية معاصرة)
الجزء الأول

من إعداد: خليفة خالدي

السنة الجامعية: 2022/2021

المحور الأول: مفاهيم أولية حول النقود (المقايضة، أنواع النقود، وظائف النقود)

مقدمة (Introduction)

في بداية استقراره على الكرة الأرضية، يعتقد المؤرخون أن الإنسان، وفي سبيل المحافظة على حياته كان يتعامل بشكل مباشر وتلقائي مع الطبيعة تدفعه في ذلك فطرته وغرائزه؛ فكان يسد جوعه بقطف ثمار الأشجار وصيد الحيوانات ويروي ظمأه بشرب ما توفره له الطبيعة من ماء، ويستر عورته ويحمي جسمه بسرابيل يلتحفها من بقايا النباتات أو جلود الحيوانات تقيه الحروق والقر، وإذا ما شعر بالتعب واحتاج إلى قسط من الراحة بعيدا عما يتهده في العراء أوى إلى الكهوف والمغارات. والمحصلة أن الإنسان في هذه الحقبة الزمنية لم يسع إلى تغيير الظروف المحيطة به، وإنما اكتفى بما جادت به الطبيعة.

بدأ التأريخ لحضارة بني البشر منذ بدأ الإنسان يميل إلى العيش مع أقرانه في جماعات تستقر وتستوطن الأرض القريبة من مصادر المياه، وبدأت تتشكل ما يشبه المستوطنات السكانية الجماعية، وظهرت حينئذ الرابطة القبلية، وبدأت هذه الجماعات تزاوّل بعض الأنشطة الاقتصادية.

ونظرا للرابطة القوية بين الإنسان والأرض، فقد كان أول نشاط اقتصادي زاوّله الإنسان هو الزراعة؛ وكان ذلك نتيجة زيادة خبراته حول طبيعة الأرض والظروف المناخية التي تؤثر فيها وكيفية الاستفادة من خيراتها. لقد نتج عن هذا التحول الكبير أن غير الإنسان من نمط حياته، فبدلا من الاقتصار على انتهاج سلوك المتلقي لهبات الطبيعة بطريقة مباشرة، أصبح ينتهج سلوكا مغايرا يتمثل في سعيه لإنتاج بعض السلع (goods) والخدمات (Services) التي تشبع حاجاته ورغباته.

لقد شرّعت الزراعة الأبواب للإنسان لصنوف أخرى من الإنتاج (production)، فهي بلا شك تحتاج إلى بعض الأدوات والمعدات التي من شأنها أن تعينه في خدمة الأرض وترفع عنه مشقة ما يتكبده من عناء كما تزيد من غلة الأرض، غير أنه ولإنتاج هذه الأدوات والمعدات كان على الإنسان أن يمارس أنشطة أخرى مثل صهر المعادن وصقلها وتشكيلها بغرض أداء وظيفتها بأحسن وجه. لقد دخل الإنسان مرحلة مزاوله الصناعة.

إن المشكلة الاقتصادية (Economic problem) التي تتمثل في تزامن تنوع وتجدد حاجات الإنسان ورغباته من جهة وشح الموارد الكفيلة بإشباعها من جهة أخرى، كانت ولا زالت وستزال لصيقة بالإنسان، كان من تجلياتها أن زادت رغبة الإنسان في اقتناء المزيد من السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية (Economic activities) الهادفة إلى توفير المزيد من السلع، فبات من الصعب على الفرد أن ينتج هذا الكم المتزايد من السلع بمفرده، حينئذ انتقل الإنسان إلى مفهوم التخصص وتقسيم العمل (Division of labor) الذي كان من ثماره فضلا عن زيادة كمية الإنتاج، زيادة تنوع وجودة المنتجات، وتوفير الجهد البشري. لقد كان لانتشار تقسيم العمل وتوسعه داخل المجموعة أن انتقل الإنسان من مرحلة الإنتاج الفردي الموجه للاستهلاك (Consumption) الشخصي فقط، إلى مرحلة الإنتاج الموجه للجماعة: ينتج ليستهلك غيره، ويستهلك ما ينتجه غيره. ولتحقيق الاستفادة المشتركة، باقتناء مختلف السلع التي ينتجها الجميع،

وجب البحث عن نظام معين للتبادل (Exchange)، يبادل الفرد فيه الفائض من الإنتاج الذي تخصص فيه، بالفائض من الإنتاج الذي تخصص فيه غيره.

المقايضة (Barter)

كان أول نظام اخترعه الإنسان للتبادل هو نظام المقايضة التي تعتبر أقدم شكل من أشكال التجارة (Trade)، وهي عملية تبادل للسلع والخدمات بين طرفين أو أكثر دون استخدام وسيط، ومع توسع التبادل التجاري أفقياً وعمودياً سواء في عدد السلع المتبادلة أو في عدد الأفراد والجماعات التي تنتقل بينها هذه السلع، برزت عدة عيوب لهذا النظام جعلته من الصعوبة بمكان أن يجاري هذا التوسع. ومن أهم هذه العيوب:

1) مشكلة عدم تزامن وتوافق الرغبات: فإذا أراد شخص يمتلك فأساً ويريد مبادلتهما بما تيسر من حبات البيض، فعليه أن يجد من يمتلك البيض، ويرغب أيضاً في مبادلته بفأس؛ وعملية البحث عن هذا الشخص قد تطول، مما يحول دون إتمام عملية التبادل في الوقت المرغوب. ولحل هذا الإشكال وجب دخول طرف (أو أطراف) وسيطة، كأن يظهر شخص ثالث يمتلك زوجاً من الأحذية ويرغب في مبادلتهما بفأس الشخص الأول، وإن تمت الصفقة على هذا النحو فإن الشخص الأول بإمكانه أن يبادل زوج الأحذية (على افتراض أنه لا يرغب بالاحتفاظ به) بحبات بيض من الشخص الثاني (على افتراض أن الشخص الثاني يود اقتناء زوج الأحذية).

2) مشكلة عدم قابلية بعض السلع للتجزئة: فالمزارع الذي أراد أن يقايض فائض محصوله من القمح مثلاً، بقائمة من السلع الأخرى يتحقق له ذلك بيسر على اعتبار أن سلعته صغيرة الحجم ويمكن تباعها كيفما يشاء، أما من يمتلك سلعة كبيرة الحجم وغير قابلة للتجزئة ويريد مقايضتها بعدد السلع التي يحتاجها في آن واحد؛ كأن يمتلك فرساً ويريد مبادلتهما (وهي على قيد الحياة) بقليل من اللبن من شخص معين، وقطعة قماش من شخص آخر، وقوس صيد من شخص ثالث، يتعذر عليه تحقيق ذلك في نفس الوقت.

3) تعدد نسب التبادل: من البدهية ألا تتبادل السلع واحدة بواحدة، وهذا لاختلاف قيمها، ونظراً لعدم وجود مقياس للقيمة تقيّم على أساسه مختلف السلع أو تحدد على أساسه قيم التبادل النسبية، فإننا نجد أن كل سلعة تتحدد نسبة تبادلها مع كل سلعة على حدة. ولكي يسهل تصورنا للمشكلة، نفترض وجود أربع سلع فقط في سوق (Market) معينة، وهذه السلع هي الغنم والقمح والشعير والدجاج، فعلى المتعاملين أن يقدروا نسبة المقايضة بين الغنم والقمح وبين الغنم والشعير وبين الغنم والدجاج، كما عليهم من ناحية أخرى أن يقدروا نسبة المقايضة بين كل من القمح والشعير وبين القمح والدجاج، وبين الشعير والدجاج. في هذا المثال تحتم علينا تقدير ست نسب مقايضة بوجود أربع سلع فقط، فنتصور إذا كان السوق أقرب للواقع ويتداول فيه عدد كبير من السلع، فتكون نسب المقايضة المطلوبة مهمة شاقة جداً.

أنواع النقود (Types of Money)

1) النقود السلعية (Commodity Money)

جعلت هذه العيوب المقايضة عاجزة بأن تفي منفردة باحتياجات نظام اقتصادي جديد زادت فيه حجم المبادلات التجارية (Trade exchange) وتعددت فيه أنواع السلع والخدمات، الناشئ أساساً من توسع التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، فبدأ الناس يحاولون إيجاد حل لهذه المشكلة، وذلك باستخدام بعض السلع كوسيط في عملية التبادل.

ولا يستلزم هذا التغيير الحاسم في النظام الاقتصادي (Economic system) سوى أن يتوافق المجتمع على قبول سلع معينة في الوفاء بالالتزامات، ولا يهم نوع السلع ولا خصائصها. ويخبرنا التاريخ أنه لا حصر للسلع التي استخدمتها المجتمعات البشرية في هذا الشأن؛ فاستخدمت جلود الحيوانات وفرائها في المناطق الشمالية، والجراب وأدوات الصيد والعاج في المناطق الاستوائية، والإبل والماعز والمواشي في المناطق الرعوية، كما استخدمت الأصداف والحلي والمعادن النفيسة في المناطق الساحلية. جدير بالذكر أن هذه السلع كانت تستعمل بغرض اشباع الحاجات مباشرة على غرار بقية السلع الأخرى، كما تستعمل كوسيط للتبادل.

(2) النقود المعدنية (Metal Money)

إن السلع التي يتوافق مجتمع ما على اعتبارها كوسيط للتبادل، قد لا يتحقق لها ذلك في مجتمع آخر، وبناء عليه، فإذا ما انتقلنا من المستوى المحلي (داخل المجتمع) إلى المستوى فوق المحلي (بين المجتمعات)، فإن الأفراد كانوا بحاجة إلى اختيار سلعة معينة أو عدد محدود من السلع تحظى بقبولهم، بحيث تصبح وسيطا للتبادل بين المجتمعات المختلفة. لقد كانت المعادن النفيسة، وعلى رأسها الذهب (gold) والفضة (Silver) من تلك السلع التي وقع الاختيار عليها، والتي استخدمتها المجتمعات في تسوية المبادلات فيما بينها، ثم ما لبثت أن شاع استعمالها محليا داخل كل مجتمع. ومن الأسباب التي أدت إلى تفضيل المعادن النفيسة في الاستعمال النقدي عن سائر السلع الأخرى هي تلك الصفات التي تتمتع بها هذه الأنواع من المعادن: فالذهب والفضة يمتازان عن غيرهما من السلع بالصلابة وعدم قابليتهما للإتلاف مع مرور الزمن، كما أن النقود التي تصنع منهما يسهل جعلها متجانسة وقابلة للتجزئة، كما يسهل حملها وتخزينها. لكن أهم من هذا كله، أنهما يتمتعان بالندرة النسبية، وثبات قيمتهما على المدى المنظور.

كان استخدام هذين المعدنين في بداية الأمر غير منتظم من حيث الشكل أو الوزن أو درجة النقاوة، مما أثار حفيظة الناس، ومع مرور الزمن وتطور المجتمعات وبروز مفهوم السلطة الحاكمة نشئت فكرة سك العملة (coinage)، فبدأت المعادن النفيسة تصهر وتصنع على شكل مسكوكات (coins) نقدية ذات أوزان موحدة ودرجة نقاوة ثابتة، وأصبحت كل قطعة من هذه المسكوكات تضرب بختم معين للسلطة الحاكمة يحدد فيه وزن المعدن ودرجة نقاوته. والحقيقة أن هذه النقود المعدنية هي نقود سلعية أيضا، وأن قيمتها كسلعة تساوي قيمتها كنقود.

(3) النقود النائية (Representative Money)

اشتكى الأفراد من سرقة مسكوكاتهم أو ضياعها أثناء حملها لمسافات بعيدة بغرض تسوية صفقاتهم التجارية، فلجأوا إلى بيوت المال (البنوك) لإيداع ما لديهم من معدن نفيس مقابل صكوك؛ وهي شهادات ورقية تسجل فيها كمية الذهب والفضة المودعة وتعهد صاحب البنك للأفراد باسترجاعها مسكوكاتهم وذلك مقابل عمولة يأخذها صاحب البنك، وأصبحت التسويات التجارية تتم بتنازل صاحب الصك للبايع عن هذا الصك (deed) وذلك بمجرد التوقيع عليه وكتابة اسم البايع عليه. وكان بمقدور البايع الذهاب للبنك وإظهار ما بحوزته من صكوك لتسلم ما هو مدون عليها من كمية المعدن. وبمرور الوقت زادت ثقة الأفراد في هذه البنوك فأصبح الكثير يودعون ما لديهم من ذهب وفضة لديهم والاكتماء بحمل هذه الصكوك، وذلك حفاظا عن هذه المسكوكات من التلف الذي قد يصيبها نتيجة كثرة استعمالها مما يفقدها جزء من قيمتها. أما التجار فلم يعد لائقا الذهاب في كل مرة إلى البنك واسترداد قيمة هذا الصك بقطع ذهبية أو فضية.

وهكذا ظهر وسيط جديد للتبادل بدأ ينوب عن المسكوكات أو السبائك (bullion)؛ وقد سميت هذه الصكوك بالنقود النائية لأنها تنوب عن نقود أخرى حقيقية مودعة في حوزة البنك.

سعيًا منها لجني أرباح طائلة، استغلت البنوك ثقة الأفراد فأصدروا المزيد من هذه الصكوك حتى دون غطاء من المعدن النفيس، وسرعان ما بدأت هذه الصكوك تفقد قدرتها الشرائية، فهرع الأفراد إلى البنوك من أجل استبدالها واسترداد مسكوكاتهم وسبائكهم، حينئذ تعثرت البنوك في صرف الذهب والفضة لمستحقيها، وبدأت الثقة تهتز فتدخلت الحكومات وحصرت عملية الإصدار إلى سلطة نقدية واحدة تشرف عليها بنفسها وتخضع لمراقبتها، عرفت بالبنوك المركزية (Central banks)، التي نجحت في إدارة عملية إصدار هذه الأوراق (Banknote) مما أرجع ثقة الأفراد فيها وزاد في تقبلها والتعامل بها لدرجة أصبحت هي النقود المتداولة.

(4) النقود الورقية (Paper Money)

لما اندلعت الحرب العالمية الأولى استنفدت الحكومات المتحاربة ما لديها من أموال، ونظرا لزيادة نفقات الحرب لم تجد هذه الحكومات بدا من الاقتراض من بنوكها المركزية بكميات كبيرة، فلم تجد البنوك حلا لهذه المشكلة سوى التوسع في إصدار أوراق البنكنوت حتى بدون غطاء نقدي معدني، وكان هذا مدعاة لزيادة الأسعار وتآكل القدرة الشرائية (Purchasing power) لهذه الأوراق، فما كان للأفراد مرة أخرى سوى الإسراع للبنوك المركزية لصرف أوراقهم بما يعادلها من ذهب وفضة لأنهم شعروا أن اكتناز هذه الأخيرة أجدى من الاحتفاظ بأوراق تتضاءل قيمتها عبر الزمن.

خشيت الحكومات من انهيار نظامها المصرفي وحدثت أزمات مالية واقتصادية (Financial and economic crises) فتدخلت وأعفت البنوك المركزية من تعهداتها بصرف قيمة ما يقدم لها من أوراق البنكنوت بالذهب وألزمت الأفراد بقبول هذه الأوراق وفاء للديون. ومن هنا أصبحت هذه الأوراق نقودا في حد ذاتها، وأصبح لها قوة الوفاء بالالتزامات، وصارت تستمد صفتها الإلزامية من قوة الإبراء العام التي يضيفها القانون، وبذلك نشأ نوع جديد من النقود يعرف بالنقود الإلزامية (Mandatory money) أو النقود القانونية، وانفصلت نهائيا الصلة ما بين القيمة السلعية (Commodity value) للنقود والقيمة النقدية (Monetary value) لها، ولم تكن هذه النقود الجديدة ورقية فقط، بل أدرجت معها مسكوكات معدنية من معادن مختلفة، وهي النقود المتداولة حاليا في شتى البلدان.

(5) نقود الودائع (Deposit Money)

لقد صار فقدان هذه الأوراق النقدية الجديدة أو ضياعها هو ضياع لقيم حقيقية وليس لمجرد أوراق، لذا بدأ الأفراد يضعونها مرة أخرى في البنوك للاحتفاظ بها كوديعة (Deposit)، وذلك مقابل تعهد من البنك بردها عند الطلب، عن طريق شيكات يحملها الشخص، وقد أصبحت هذه الشيكات مع مرور الوقت تنوب عن نقود حقيقية موجودة في البنك. وباتت تعرف بنقود الودائع.

تتكون نقود الودائع في حاليا من الحسابات الجارية (Current accounts) أو الودائع تحت الطلب (Demand deposits) لدى البنوك، وتنتقل ملكية هذه الودائع من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات.

(6) النقود الإلكترونية (E-money)

ظهرت النقود الإلكترونية في تسعينيات القرن الماضي، والتي تُعرّف على نطاق واسع بأنها مخزن إلكتروني للقيمة النقدية على جهاز تقني يمكن استخدامه على نطاق واسع لإجراء مدفوعات إلى كيانات أخرى غير جهة إصدار النقود الإلكترونية.

يقوم معظم الأفراد والشركات بتخزين أموالهم في البنوك التي توفر سجلات إلكترونية للنقد المودع. ومع ذلك، تسمح البطاقات المدفوعة مسبقًا والمحافظ الرقمية مثل (PayPal) و(Square) للمستخدمين بإيداع العملات الورقية مقابل النقود الإلكترونية، وتحقق هذه الشركات أرباحها من خلال فرض نسبة مئوية على أي مبلغ يتم سحبه من الحسابات أو تحويله من الأموال الإلكترونية إلى العملة الورقية.

يقوم العديد من الناس بالمعاملات الإلكترونية بعدة طرق؛ يتضمن ذلك استلام الرواتب من خلال البطاقات الإلكترونية، أو نقل الأموال من حساب إلى آخر عبر التحويلات المالية الإلكترونية، أو إنفاق الأموال باستخدام بطاقات الائتمان (credit cards) وبطاقات الخصم (debit cards).

يعتقد العديد من المستهلكين والشركات أن النقود الإلكترونية أكثر أمانًا وملاءمة، وهي مقبولة على نطاق واسع من قبل التجار. وبالتالي، أنشأ السوق المالي الأمريكي على سبيل المثال بنية تحتية قوية للتعامل مع الأموال الإلكترونية، والتي يتم تيسيرها بشكل أساسي من خلال شبكات معالجة الدفع، مثل (Visa) و(Mastercard).

على الرغم من أن النقود الإلكترونية سرعان ما أصبحت هي القاعدة في الاقتصادات المتقدمة على وجه الخصوص، وغالبًا ما يتم الترحيب بها باعتبارها البديل الأكثر أمانًا وشفافية للعملات المادية الأخرى (العملات الورقية والقطع النقدية). فإن هذا لا يعني أنها لا تحمل بعض المخاطر؛ فعلى سبيل المثال، يصبح الاحتيال مشكلة عندما يمكن تحويل الأموال من طرف إلى آخر دون الحاجة إلى التحقق المادي من الهوية الحقيقية للمالك الأصلي؛ كما أن المعاملات الإلكترونية أكثر سرية، وبالتالي يسهل إخفاءها عن مصلحة الضرائب، مما يجعل النقود الإلكترونية سبباً محتملاً في التهرب الضريبي؛ بالإضافة إلى أن أنظمة الكمبيوتر المسؤولة عن تنفيذ المعاملات الإلكترونية ليست مثالية، مما يعني أن هذه المعاملات يمكن أن تنحرف في بعض الأحيان بسبب خطأ في النظام.

7) النقود الافتراضية (Virtual Money) (العملات المشفرة) (Cryptocurrencies)

العملة المشفرة هي عملة رقمية (Digital currency) أو افتراضية يتم تأمينها بواسطة التشفير، مما يجعل من المستحيل تقريبًا تزويرها، والسمة المميزة لها هي أنها لا تصدر بشكل عام من قبل أي سلطة مركزية كالبنوك المركزية، مما يجعلها من الناحية النظرية محصنة ضد تدخل الحكومة أو التلاعب بها.

يمكن استخراج العملات المشفرة أو شراؤها من بورصات العملات المشفرة، و(Bitcoin) هي العملة المشفرة الأكثر شهرة وقيمة اخترعها شخص (أو أشخاص) يحمل اسماً مستعاراً يُدعى (Satoshi Nakamoto) وقدمها للعالم في عام 2008. في أعقاب نجاح (Bitcoin)، تم إطلاق العديد من العملات المشفرة الأخرى، والمعروفة باسم (Altcoins)، وبحلول نوفمبر 2021، وصلت القيمة الإجمالية لجميع العملات المشفرة الموجودة إلى أكثر من 2.1 تريليون دولار، تمثل (Bitcoin) حوالي 41٪ من هذه القيمة الإجمالية.

وظائف النقود (Money Functions)

تعمل النقود كوسيط للتبادل، ومخزن للقيمة، ووحدة حساب، ومقياس للمدفوعات الآجلة.

وسيط للتبادل (Medium of exchange): تعتبر هذه الوظيفة أهم وظيفة للنقود، فبدون نقود، يجب إجراء جميع المعاملات عن طريق المقايضة، وتكمن صعوبة هذا النظام، كما أوضحنا سابقاً، في أنه لا يمكن أن يحدث التبادل المباشر إلا إذا كانت هناك مزامنة وتوافق مزدوج للدرجات بين الطرفين المتعاملين، واحتمال حدوث هذا ضئيل مما يجعل تبادل السلع والخدمات أمراً صعباً إلى حد ما. تقضي النقود بشكل فعال على هذا الإشكال من خلال العمل كوسيط للتبادل مقبول في جميع المعاملات ومن جميع الأطراف.

مخزن (أو مستودع) للقيمة (Store of Value): إذا عملت اليوم وكسبت 2000 دينار، وأنت في عنى عن إنفاقها اليوم، فيمكنك الاحتفاظ بها على شكل نقدي للغد أو الأسبوع المقبل أو حتى للعام المقبل لأنها ستحتفظ بقيمتها. في الواقع، يعد الاحتفاظ بالنقود طريقة أكثر ملائمة لتخزين القيمة مقارنة بالاحتفاظ بأشياء أخرى ذات قيمة أيضاً مثل الذرة أو القمح، والتي قد تتعفن أو يصيبها التلف؛ غير أنه، وبالرغم من كونها مخزناً فعالاً للقيمة، إلا أن النقود ليست مخزناً مثالياً، حيث يؤدي التضخم (Inflation) وبمرور الوقت إلى تآكل القوة الشرائية لها.

وحدة الحساب (Unit of Account): فإذا كنت تتسوق لغرض شراء جهاز كمبيوتر مثلاً، فيجوز لك تحديد سعره نظرياً من خلال عدد القمصان أو الدراجات أو كمية القمح الموافقة لقيمتها، فلذلك، على سبيل المثال، قد يكلفك شراء هذا الجهاز من 10 إلى 15 قنطار من القمح بأسعار اليوم، ولكنك ستجد أنه من الأنسب جداً تحديد السعر بعدد معين من الوحدات النقدية (Monetary units) لأنها المقياس الشائع للقيمة عبر الاقتصاد، تماماً كالكيلوغرام بالنسبة للأوزان، أو الأمتار للقمماش، أو الساعات للزمن وغيرها.

مقياس للمدفوعات الآجلة (Standard of Deferred Payment): هناك وظيفة أخرى للنقود وهي اعتبارها كمقياس للدفع المؤجل، وهذا يعني أنه إذا كانت النقود قابلة للاستخدام لإجراء عمليات الشراء والدفع في نفس اليوم، فيجب أن يكون من المقبول أيضاً استخدامها لإجراء عمليات الشراء اليوم والتي سيتم دفع ثمنها في المستقبل؛ وعليه فمقياس الدفع المؤجل هو الذي يسمح لنا بهذا، كما يسمح لنا بالاقتراض اليوم والسداد مستقبلاً.

المحور الثاني: الأنظمة والقواعد النقدية

النظام النقدي (Monetary System)

يعرّف النظام النقدي الوطني بأنه مجموعة القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، وتلك التي تضبط إصدار وسحب النقد الأولي (Primary) أو الانتهائي من التداول. ونقصد بتعيين وحدة التحاسب النقدية تعريفها بالنسبة لسلعة معينة، أو بالنسبة لعملة أجنبية، أو بالنسبة لنفسها. وبتحديد هذا الجانب من النظام النقدي تتحدد طبيعة القاعدة النقدية (Monetary standard)، وأما كيفية تطبيق هذه القاعدة، فهو ما نعتناه بضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو الانتهائي.

النقد الانتهائي هو النقد الأولي الذي تتحدد طبيعته. كما سنشرحه لاحقا في هذا المحور. بنوع القاعدة النقدية السائدة، أما النقد غير الانتهائي أو المشتق (Derivative) فهو نقد اختياري يركز على النقد الانتهائي، ويستند قبول الأفراد له إلى قابليته للتحويل إلى نقد انتهائي. ففي ظل القاعدة الذهبية. كما سنتطرق إليها لاحقا. كانت النقود الذهبية (المسكوكات الذهبية) هي النقد الانتهائي، في حين كانت الأنواع الأخرى من النقود المتداولة كالنقود الورقية أو نقود الودائع نقودا غير انتهائية أو مشتقة. أما في ظل القاعدة الائتمانية أصبح النقد الورقي الالزامي نقدا انتهائيا وأصبح النقد غير الانتهائي قاصرا على نقد الودائع.

يرتكز النظام النقدي الوطني على ثلاث عناصر أساسية:

1) مجموعة المؤسسات النقدية الوطنية التي تختص قانونا بإصدار النقود وضبط السياسات النقدية (Monetary Policies):

2) النقود وأشكالها المختلفة التي تستخدم في التداول داخل إطار الدولة وحدودها؛

3) مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم كمية النقود والتغيرات المرتبطة بها.

أنواع النظم النقدية (Types Of Monetary Systems)

يخبرنا التاريخ النقدي أن العالم، وبالتوازي مع مراحل تطور النقود، عرف نوعين من الأنظمة النقدية هما النظام السلعي (Commodity system)، والنظام الورقي (Paper system). سنقتصر في دراستنا هذه على النظام المعدني (كنوع مهم من النظام السلعي) والنظام الورقي، وهذا تماشيا مع ما تعارف عليه الاقتصاديون،

النظام المعدني (Metal System)

رأينا فيما سبق أن الإنسان استخدم الذهب والفضة في الأغراض النقدية. وفي ضوء هذين المعدنين تشكل النظام المعدني، الذي اتخذ صورتين، هما نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين.

نظام المعدن الواحد (One Metal System)

يرتكز هذا النظام على معدن واحد، ذهبًا كان أو فضة، وفي كلتا الحالتين يعمد المشرع إلى إنشاء علاقة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين من المعدن المتخذ أساسًا للقاعدة النقدية. وأهم القواعد المعدنية، قاعدة الذهب (Gold Standard)، أما قاعدة الفضة (Silver Standard) فهي لا تختلف عن قاعدة الذهب، وتسمى أيضا بقاعدة المعدن الواحد إلا أنه ليس هناك فروقا جوهرية من حيث طبيعة عملهما، لذلك فإن دراسة أحدهما (قاعدة الذهب) يغني عن دراسة

الأخرى (قاعدة الفضة)، ثم إن الدول التي أخذت بقاعدة الفضة قليلة العدد ومحدودة التأثير في النشاط الاقتصادي العالمي.

يتميز نظام قاعدة الذهب بأن قيمة وحدة النقد الأساسية فيه سواء الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي مثلا كانت ترتبط ارتباطا ثابتا بالنسبة إلى الذهب؛ أي أن العلاقة ثابتة بين وحدة النقود الأساسية ووزن معين من الذهب محدد العيار (ذو نقاوة معينة)، وبذلك تتعادل القدرة الشرائية لوحدة النقود مع القدرة الشرائية لكمية الذهب المصنوعة منها. اتخذت قاعدة الذهب ثلاثة أشكال هي: المسكوكات الذهبية، السبائك الذهبية، الصرف بالذهب.

المسكوكات الذهبية (Gold Coin) (1821 - 1914):

يقصد بالمسكوكات الذهبية النقود المعدنية الذهبية المصنوعة من الذهب، والتي تعتبر القسم الغالب من النقود المتداولة وتعتبر نقودا انتهائية، أي نقودا بحد ذاتها. وإلى جانبها شاعت نقودا مساعدة أخرى، تتمثل فيما يلي:

- 1) النقود المعدنية الأخرى المساعدة والمصنوعة من غير الذهب؛
- 2) النقود الورقية المساعدة القابلة لتحويلها ذهباً بنسبة تبادل محددة من حيث الوزن ودرجة النقاوة.

وللعمل بقاعدة الذهب، على الصعيد المحلي والخارجي وفي علاقته بالنظم النقدية الأجنبية التي تسير على نظام الذهب، يجب توافر شروط معينة نذكر منها:

- تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقد الورقية المستخدمة (الجنيه الإسترليني مثلا) وكمية محددة من الذهب ذات وزن وعيار محدد، مع قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب بلا قيد أو شرط؛
- منح الحرية الكاملة للأفراد لسك وصهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك ذهبية والعكس صحيح، ودون أي قيود، لمنع اختلاف القيمة الإسمية للنقود عن القيمة الحقيقية لها؛
- التزام السلطات النقدية بتحويل الذهب إلى نقود ورقية والعكس صحيح، وفقا لسعر التبادل الثابت المحدد بين وحدة النقد الورقية والذهب؛
- قابلية تحويل النقود المعدنية المساعدة الأخرى إلى نقود ورقية أو سبائك ذهبية أو مسكوكات ذهبية والعكس صحيح؛

• ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب، لضمان استقرار صرف العملات المختلفة التي تتبع قاعدة الذهب.

كانت بريطانيا هي أول من استخدم قاعدة الذهب سنة 1816 ثم سرعان ما أصبحت هذه القاعدة هي المعمول بها على المستوى العالمي.

السبائك الذهبية (Gold Bullion) (1925 - 1931)

في نظام السبائك الذهبية تم التوقف عن سك المسكوكات الذهبية النقدية ووقف تداولها كنقود، واعتماد الأوراق النقدية كوحدة النقد الأساسية في التداول، مع التخلي عن امكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ما يعادلها من مسكوكات ذهبية، ولكن - وهو الجديد - امكانية تحويلها إلى سبيكة ذهبية وفقا لوزن معين للسبيكة يحدده القانون؛ يذكر أن حق التحويل إلى سبائك ذهبية اقتصر فقط على أولئك الذين يحوزون أوراق نقدية كبيرة تكون لها نفس قيمة السبيكة الذهبية المحددة قانونا.

كان اندلاع الحرب العالمية الأولى الدافع الرئيس للتخلي عن نظام المسكوكات، ويرجع ذلك إلى استخدام الدول المتحاربة كميات كبيرة من الذهب لتمويل نفقات الحرب مما ساهم في سحب الذهب من التداول، وامتناع البنوك المركزية عن الصرف بالذهب، وتقييد حركة تصدير الذهب.

الصرف بالذهب (Gold Exchange)

من الناحية التاريخية ظهر هذا الشكل (الصرف بالذهب) في البلدان التي تربطها علاقات تبعية سياسية أو اقتصادية ببلدان أخرى كعلاقة استعمار أو انتداب، شريطة أن تكون البلدان المتبوعة تسير وفق قاعدة الذهب، كما هو الحال في بريطانيا وعلاقتها بالهند أو مصر.

يتميز هذا النظام بأن وحدة النقد فيه لا تتحدد مباشرة على أساس الذهب على عكس الشكلين السابقين، بل يكون ارتباطها به ارتباطاً غير مباشر، وذلك بأن ترتبط الوحدة النقدية لبلد معين بنسبة ثابتة من الوحدة النقدية لبلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية، أي أن عملة هذه الدولة تكون قابلة للصرف بالذهب عن طريق عملة وسيطة لدولة أخرى. فمثلاً، في الوقت الذي كانت تسير فيه الولايات المتحدة على قاعدة الذهب، ارتبطت الوحدة النقدية في الفيليبين بالدولار الأمريكي بنسبة ثابتة؛ وبالرغم من أن السلطات النقدية في الفيليبين لم تحاول أن تحافظ على نسبة تبادل ثابتة بين عملتها وبين الذهب، إلا أنها حافظت على نسبة تبادل ثابتة أو سعر صرف ثابت بين البيزو والدولار الأمريكي وذلك بكفالة حرية التحويل الكاملة بين العملتين.

تم التعامل بهذا الشكل منذ مؤتمر جنوة عام 1922، إذ كانت بريطانيا من أهم الدول المشجعة للتعامل بهذه الصورة؛ غير أن بدايته في العالم كانت خلال القرن التاسع عشر، حيث اتبعته الهند في سنة 1892 والارجنتين في سنة 1898، وأضحى نظاماً دولياً في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث طبق في الكثير من الدول، إلا أنه وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وتداعيات أزمة الكساد الكبير للفترة (1929-1933) واجهت اقتصاديات العديد من الدول صعوبات عديدة للتصدي للأثار الاقتصادية المترتبة عنها، مما أدى للتخلي عن اتباع قاعدة الذهب وعدم الالتزام بأحكامها من قبل العديد من البلدان.

تأكلت قاعدة الذهب ببطء خلال القرن العشرين؛ فتوقفت بريطانيا عن استخدامها في عام 1931، وحذت الولايات المتحدة حذوها في عام 1933، عندما وقع الرئيس الأمريكي (Roosevelt) أمراً تنفيذياً يجرم الحيازة الخاصة للذهب النقدي. بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأ نظام (Bretton Woods) الذي انعقد في عام 1946 نظاماً لأسعار الصرف الثابتة سمحت للحكومات ببيع ذهبها إلى خزانة الولايات المتحدة بسعر 35 دولاراً للأوقية، انتهى نظام (Bretton Woods) في 15 أوت 1971، عندما فك الرئيس الأمريكي (Richard Nixon) الارتباط بين الدولار والذهب. حينها ولأول مرة في التاريخ، انقطعت الروابط الرسمية بين العملات العالمية الرئيسية والسلع الحقيقية، ولم يتم استخدام قاعدة الذهب في أي اقتصاد كبير منذ ذلك الوقت.

نظام المعدنين (bimetallic)

نظام المعدنين عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة (Double monetary standard) ترتبط بمقتضاها قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة في نفس الوقت. ويتحقق هذا الارتباط بتوفر ثلاث شروط: أولاً، تحديد الوزن

المعدني الذي تساويه وحدة النقد من كل من المعدنين على التوالي، بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمتي الذهب والفضة؛ ثانيا، الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من كلا المعدنين بقوة ابراء غير محدودة في الوفاء؛ ثالثا، حرية الأفراد في تحويل سبائك المعدنين إلى مسكوكات، والعكس، مع وجوب مراعاة النسبة القانونية التي أقرها القانون للوزن بينهما. ساد هذا النظام خلال القرنين السابع والثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وقد أخذت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا وبلجيكا واليونان.

تم استخدام نظام المعدنين لأول مرة في الولايات المتحدة عام 1792 كوسيلة للتحكم في قيمة النقد. فعلى سبيل المثال، وخلال القرن الثامن عشر، كانت أوقية الذهب تساوي 15 أوقية من الفضة والتي كانت تعكس بدقة نسبة السوق في ذلك الوقت، بعد عام 1793 انخفضت قيمة الفضة بشكل مطرد، مما أدى إلى خروج الذهب من التداول، استجابة لقانون جريشام (Gresham's Law)، ويعبر عن هذا القانون في المعتاد بأن "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول"؛ مما يعني أن الناس يفضلون اكتناز الذهب واستخدام العملات الفضية، والنتيجة هي أن العملات الذهبية أصبحت أكثر ندرة نسبياً وبالتالي زادت قيمتها السوقية عن قيمتها القانونية. ظل هذا النظام سائدا في الولايات المتحدة إلى وقت صدور قانون الاستثناء لعام 1875 الذي نص على إمكانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب فقط.

والواقع أن التاريخ النقدي لم يذكر أي نجاح يعتد به لنظام المعدنين؛ فهو بخير طالما توافقت النسبة القانونية التي يفرضها المشرع لقيمة الذهب إلى الفضة مع النسبة السوقية لقيمتيهما في السوق العالمي؛ فإذا ما اختلفت النسبتان، اختفى النقد الذي يقومه القانون كنقد بأقل من قيمته في السوق العالمي كسلعة، وانتهى الأمر بارتكاز النظام النقدي على معدن واحد. ولم يتم التقيد بهذا النظام إلا في تلك الأزمنة التي تطابقت فيها النسبتان القانونية والسوقية العالمية لقيمة الذهب إلى الفضة. وتعلل ظاهرة اختفاء المعدن المقوم في الاستعمال النقدي بالداخل بأقل من قيمته في السوق العالمي كسلعة بقانون جريشام السابق الذكر. استمر العمل بهذه القاعدة في بعض الدول حتى عام 1870 حيث ازدادت الاكتشافات من الفضة فانهارت القاعدة نهائيا وحلت مكانها قاعدة الذهب التي تحدثنا عنها سابقا.

نظام النقود الورقية الإلزامية (القاعدة الائتمانية) (Credit Standard)

أساس هذه القاعدة هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة نابعة من القانون، وهنا لا يحق تحويلها إلى ما يساويها من ذهب أو معدن آخر؛ وبالمقارنة مع قاعدة النقد السلعية، تعني القاعدة الائتمانية للنقد بأنها نظام لا تُعرّف - في ظله - وحدة التحاسب النقدية بالنسبة لسلعة معينة، ولكن من الوجهة الفعلية تُعرّف بنفسها. وبالتالي لا يصبح النقد الانتهائي أو الأساسي سلعة ذات قيمة سوقية كما كانت الحال في ظل نظام المسكوكات المعدنية، حيث المسكوكات الذهبية أو الفضية أو الاثنيين معا عملة متداولة ومعها نقد اختياري من عملة ورقية ونقود الودائع القابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية. ففي ظل القاعدة الائتمانية للنقد أصبح النقد الورقي الاختياري نقدا إلزاميا، أي غير قابل للتحويل إلى الذهب أو إلى أي معدن آخر، وبالتالي أخذ مكان النقد السلعي وأصبح نقدا أساسيا، وأصبحت معه نقود الودائع النوع الوحيد للنقد الاختياري المتداول. جدير بالذكر أن القاعدة الائتمانية للنقد هي القاعدة النقدية السائدة في عالم اليوم.

المحور الثالث: المجلات النقدية

المجلات النقدية (Aggregate Monetary)

نقصد بالمجلات النقدية تلك المجمع التي تقيس المعروض النقدي المتاح في الاقتصاد، والتي تسترشد بها البنوك المركزية عند تطبيق عمليات السوق المفتوحة، كما يمكن أن تكشف هذه المجلات عن معلومات جوهرية حول الاستقرار النقدي للبلد. فعلى سبيل المثال، حين تنمو بسرعة كبيرة تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، فتضطر البنوك المركزية حينئذ في محاولة لكبح جماح هذا التضخم إلى رفع أسعار الفائدة أو وقف نمو هذه المجلات.

عرض النقود (Money Supply)

المعروض النقدي هو مجموع وسائل الدفع (Payment styles) بمختلف أشكالها التي تكون متوفرة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، والذي يعرف عادة بمخزون النقود (Money stock). يشمل المعروض النقدي الأصول السائلة (liquid assets) ممثلة في النقد والودائع التي يمكن تحويلها إلى سيولة (liquidity).

تأثير عرض النقود على الاقتصاد (The effect of money supply on the economy)

يؤثر المعروض النقدي تأثيراً كبيراً في متغيرات الاقتصاد الكلي للبلد، لا سيما فيما يتعلق بأسعار الفائدة (Interest rates) والتضخم ودورة الأعمال (Business cycle). عندما يقلص البنك المركزي من المعروض النقدي من خلال السياسة النقدية الانكماشية (Contractionary monetary policy)، ترتفع أسعار الفائدة وتزيد تكلفة الاقتراض (Borrowing cost)، يمكن أن يخفف ذلك من الضغوط التضخمية، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى إبطاء النمو الاقتصادي. وعندما يزيد البنك المركزي من المعروض النقدي من خلال السياسة النقدية التوسعية (Expansionary monetary policy)، تنخفض أسعار الفائدة، والتي بدورها تولد المزيد من الاستثمار الناتج عن انخفاض تكلفة الاقتراض، كما تضع المزيد من النقود في أيدي المستهلكين، وبالتالي تحفز الإنفاق، فتستجيب الشركات لزيادة طلب المستهلكين بزيادة الإنتاج والذي يتطلب زيادة الطلب على العمالة. بعبارة أخرى، إذا كان هناك المزيد من النقود المتاحة، يميل الاقتصاد إلى النمو لأن الشركات لديها وصول سهل إلى التمويل، وإذا كان هناك شح في النقود، يتباطأ الاقتصاد.

كيف يتم قياس عرض النقود (How is the money supply measured)

يتم قياس عرض النقود بطرق مختلفة، غير أنه ونظراً لإمكانية استبدال النقود بالعديد من أنواع الأدوات المالية، فليس من السهل على الاقتصاديين تحديد مقدار الأموال المتداولة في الاقتصاد. يستخدم الاقتصاديون عادة حرفاً كبيراً "M" متبوعاً برقم للإشارة إلى المقياس الذي يستخدمونه؛ لذا يتم تصنيف الأنواع المختلفة في عرض النقود عمومًا على أنها M0، M1، M2، وM3 التي تعكس الأنواع المختلفة للسيولة التي يمتلكها كل نوع من النقود في الاقتصاد. ليست كل هذه التصنيفات مستخدمة في جميع البلدان، فقد تستخدم كل دولة تصنيفات مختلفة. يتم جمع بيانات العرض النقدي ونشرها بشكل دوري، عادةً من قبل حكومة البلد أو البنك المركزي.

المعروض النقدي الضيق (Narrow Money)

يحتوي المعروض النقدي بصورته الضيقة على الأصول المالية الأكثر سيولة، وهي تشمل جميع النقود المادية مثل الأوراق النقدية والعملات المعدنية والودائع تحت الطلب والأصول السائلة الأخرى التي يحتفظ بها البنك المركزي، ويسهل الوصول إليها، والتي تشكل أساس وسيط التبادل داخل الاقتصاد. تعتبر هذه الفئة من النقود هي الأكثر توفرًا للمعاملات التجارية، وهي في الغالب تشمل الصنفين M0 وM1.

M0: هي الأوراق النقدية والعملات المعدنية + احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويدعى القاعدة النقدية.

M1: مساوي M0 + الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية للشركات / الأفراد لدى البنوك. يتضمن M1 الأجزاء الأكثر سيولة في المعروض النقدي لأنه يحتوي على العملة والأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة. لا تشمل M1 الأصول المالية الأخرى، مثل السندات.

المعروض النقدي الواسع (Broad Money)

يحتوي المعروض النقدي بصورته الواسعة، المعروض النقدي بصورته الضيقة + الأصول الأقل سيولة مثل شهادات الإيداع والعملات الأجنبية وحسابات سوق المال والأوراق المالية القابلة للتداول وأذون الخزانة وأي شيء آخر يمكن تحويله بسهولة إلى نقود (لكن لا يشمل أسهم الشركة).

في حين يتم استخدام M0 / M1 لوصف النقود بشكلها الضيق، فإن M2 / M3 تشير للنقود بشكلها الواسع. قد يشمل المعروض النقدي الواسع حسابات مختلفة قائمة على الودائع والتي قد تستغرق أكثر من 24 ساعة لتصل إلى تاريخ الاستحقاق، والتي غالبًا ما يشار إليها باسم الودائع طويلة الأجل. يعد المعروض النقدي الواسع أحد الإجراءات التي يستخدمها محافظو البنوك المركزية لتحديد التدخلات التي تؤثر في الاقتصاد.

M2 هو حساب للعرض النقدي يشمل جميع عناصر M1 بالإضافة إلى الودائع الادخارية، والأوراق المالية في أسواق المال، والودائع لأجل الأخرى. هذه الأصول أقل سيولة من M1، ولكن يمكن تحويلها إلى نقد في وقت قصير نسبيًا. تتم مراقبة M2 عن كثب كمؤشر لعرض النقود والتضخم المستقبلي وكهدف للسياسة النقدية للبنك المركزي، وفي كثير من دول العالم، تتمثل المهمة المزدوجة لبنوكها المركزية في تحقيق التوازن بين البطالة والتضخم، وإحدى الطرق التي يتم بها ذلك هي التأثير في عرض النقود M2 .

في الولايات المتحدة مثلاً نما M2 بالتزامن مع نمو الاقتصاد، حيث ارتفع من 4.6 تريليون دولار في جانفي 2000 إلى 18.45 تريليون دولار في أوت 2020، ولم يتقلص العرض النقدي على أساس سنوي في أي وقت في تلك الفترة، وقد حدث النمو الأعلى في سبتمبر 2001 وجانفي 2009 وجانفي 2012. تزامنت هذه الفترات المتسارعة من نمو M2 مع فترات الركود والضعف الاقتصادي التي حلت بالولايات المتحدة، كما أدت التداعيات الاقتصادية لوباء COVID-19 إلى جانب جهود التحفيز الاقتصادي التي أعقبت ذلك إلى زيادة المعروض النقدي بشكل كبير، مع زيادات فصلية قياسية في الربع الأول من عام 2021.

M3 هو حساب للعرض النقدي يشمل جميع عناصر M2 بالإضافة إلى الودائع لأجل كبيرة الحجم، وصناديق أسواق المال المؤسسية، واتفاقيات إعادة الشراء قصيرة الأجل، والأصول السائلة الكبيرة. يرتبط M3 ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات

والشركات المالية الكبيرة أكثر من ارتباطه بالشركات الصغيرة والأفراد؛ فهو يؤكد على النقود كمخزن للقيمة أكثر من كونه وسيلة للتبادل. وعموما تدرج تحته الأصول الأقل سيولة، وهي تلك الأصول التي لا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد وبالتالي فهي غير جاهزة للاستخدام على الفور. تم استخدام M3 تقليدياً من قبل الاقتصاديين لتقدير المعروض النقدي بالكامل داخل الاقتصاد ومن قبل الحكومات والبنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية من أجل التحكم في التضخم والاستهلاك والنمو والسيولة على المدى المتوسط والطويل.